محليات

قانون جديد للرواتب يربط الأجر بالمسؤولية وتخفيض المرتبة الوظيفية لا يعني خفض الراتب بل التعويضات

راما محمد

أكد مدير إدارة التشريعات الوظيفية في وزارة التنمية الإدارية غياث فطوم أن قانون الخدمة والتنظيم المؤسساتي التي تجري مناقشته لن يلغي جهات عامة بل سينظم عملية الإلغاء وتحديدها بمرسوم أو قانون.
موضحاً أن هيئة المصالحة الموجودة حالياً على سبيل المثال لن يكون هناك داع لوجودها عند انتهاء الحرب وبالتالي ستلغى. مبيناً أن الإلغاء يرتبط بمعايير ومبررات وضوابط ستذكر ضمن قانون التنظيم المؤسساتي.
لافتاً إلى أن القانون الحالي لم يأت على ذكر فكرة الإلغاء أو الدمج.
وبيّن فطوم في حديثه مع «الوطن» أن القانون لا يزال ضمن المناقشة المفتوحة حالياً، كاشفاً عن إمكانية إلزام قانون الخدمة العامل بكتابة تعهد بإطلاعه على مدونة السلوك التي سترد ضمن قانون الخدمة العامة والتنظيم المؤسساتي والمتعلقة بالوظيفة العامة وأخلاقياتها، مؤكداً أن مدونة السلوك وعقوبات عدم الالتزام بها لا تزال تحت الدراسة.
ورأى فطوم أن غياب نظام المراتب الوظيفية في القانون الحالي يعتبر نقطة ضعف فيه، إلى جانب عدم قوننة كف اليد والذي ظهرت الحاجة له بشكل كبير خلال الأزمة بسبب انقطاع العاملين عن العمل وتوقيف البعض لدى الجهات الأمنية واختفاء البعض الآخر. منوهاً بمحاولة إدراجها ضمن القانون الجديد، إضافة إلى معالجة موضوع الإجازات.
ولفت المدير إلى أن القانون الجديد سيتطرق أيضاً إلى موضوع نظام المراتب الوظيفية والذي بدوره سيعالج تقييم الأداء ليصبح وفقاً لمعايير واضحة وعلى أساسها منح التعويض المناسب للتقييم وبنسب مختلف.
وأشار فطوم إلى السعي ضمن القانون الجديد لأن يكون لكل مرتبة وظيفية معايير محددة لها والتي بدورها يجب أن تنطبق على الشخص المرشح ليجري تعيينه. موضحاً أنه وفي حال الشخص الذي تم تعيينه ضمن الوظيفة لم يطور من قدراته تنخفض مرتبته. مؤكداً أن تخفيض المرتبة الوظيفية لا يعني خفض قيمة الراتب لكن من الممكن أن يؤدي لفقدان بعض التعويضات.
وأوضح أن ارتفاع العامل مرتبة وظيفية من المفترض أن يؤدي للزيادة على راتبه؛ كون الأجر يختلف بكل مرتبة وظيفية. لافتاً إلى أن موضوع سلالم الأجور سيطرح بالقانون وسيرتبط الأجر بالمسؤولية، موضحاً أن الموقع الوظيفي الذي يتحمل فيه العامل مسؤولية كبيرة سيكون أجره مختلفاً عن موقع آخر يتحمل فيه مسؤولية أقل.
وبيّن المدير أن إقرار القانون الجديد لن يؤثر في مجال العمل إلا أنه سينعكس على مستوى أداء الجهات الحكومية تجاه القطاع الخاص، لافتاً إلى إمكانية تأثر جهات القطاع الخاص بمضمون القانون والاستفادة منه في تنظيم عملهم.

رئيس مجلس الوزراء إلى السويداء قريباً

الخطيب: المنفذ الحدودي مع الأردن على طاولة الحكومة وقطار من دمشق إلى السويداء

السويداء- عبير صيموعة

كشف وزير الاتصالات إياد الخطيب عن زيارة قريبة جدا لرئيس مجلس الوزراء إلى محافظة السويداء يجري التحضير لها حالياً.
وبيّن الخطيب أن الأولويات التي تعمل الحكومة عليها تتمثل في تأمين المشتقات النفطية ومادة القمح وتوفير احتياجات قطاع الصحة لتعزيز الجبهة الداخلية لافتاً إلى أن الآثار الناجمة عن الحرب الاقتصادية التي تتعرض لها سورية تجعل الشعب بتذمر من كل القرارات الحكومية. مشيراً إلى أن العقوبات التي دخلت في التطبيق في شهر تشرين الأول الماضي يستهدف دول محور المقاومة وأدى إلى توقيف شحنات النفط القادمة في المياه الإقليمية.
ولفت الخطيب إلى أنه تم وضع الأولويات لتنفيذ المشاريع بحيث يكون الأولوية للمشاريع التي لها انعكاس على المواطن حتى يباشر بها في ظل ندرة القطع الأجنبي مبيناً أن المشاريع التي لم يباشر بها كان السبب عدم توفر الاعتمادات المالية.
وبالنسبة لقطاع الاتصالات بين الخطيب كانت الحرب على هذا القطاع عبر الشركات التي تورد التجهيزات لسورية مشيراً إلى أن وزارة الاتصالات وقعت اتفاقية مع وزارة التربية لدعم الإنترنت في المدارس بحيث تدفع الوزارة نصف التكلفة.
وكشف الخطيب أيضاً أن المنفذ الحدودي لمحافظة السويداء مع الأردن هو على طاولة الحكومة وبانتظار موافقة الجانب الأردني وهذا المنفذ له أهمية في تحقيق انتعاش اقتصادي وسياحي؛ لافتاً إلى العمل يجري على تنفيذ خط حديدي يصل السويداء بدمشق وتفريعة من أزرع باتجاه المدينة الصناعية في أم الزيتون.
وبخصوص استثمار شركة عصير الجبل بعد فسخ العقد مع المؤسسة السورية للتجارة بيّن الخطيب أنه تم عرض الموضوع على مجلس الوزراء وجرى تشكيل لجنة برئاسة وزير التجارة الداخلية وحماية المستهلك وعضوية وزراء الاتصالات والصناعة وشؤون مشاريع المنطقة الجنوبية ومدير عام السورية للتجارة لمعالجة هذا الموضوع واقتراح تشكيل مجلس إدارة جديد.
كما لفت إلى الاهتمام بقطاع الصحة من خلال تخصيص ٩٠ مليون يورو لشراء الأدوية الخاصة بالأمراض السرطانية ، ولفت إلى أن وزير المالية أكد بأنه لا يمكن منح ـ قرض لأي متعامل متعثر بتسديد الديون المترتبة عليه إلا بعد مراجعة المصرف المعني وإجراء التسويات اللازمة، مشيرا إلى أنه تمت الموافقة على إحداث مصرف تسليف شعبي في صلخد ضمن خطة عام ٢٠٢٠ بالإضافة للموافقة على إنشاء خطوط صرف صحي في مدينة السويداء بطول ٥ كم ضمن خطة العام الحالي.
بدوره أشار وزير الدولة لشؤون تنمية المنطقة الجنوبية رافع أبو سعد إلى أنه تمت معالجة موضوع أسعار العنب المورد للشركة السورية لتصنيع العنب بالسويداء من قبل مجلس الوزراء لدفع أثمان العنب من خلال تخصيص اعتماد بشكل سنوي بقيمة حوالي ٥٠٠ مليون ليرة مؤكداً العمل على حل قضية شركة عصير الجبل.
وتركزت مداخلات المعنيين حول ضرورة ضبط العمل في معبر نصيب الذي أصبح بابا لتهريب الخبز و المحروقات إلى الأردن و ساهم في رفع أسعار المواد الغذائية والخضر والفواكه في المحافظة، إضافة إلى الإسراع في الأعمال الإنشائية لمعمل تاميكو وإنشاء خط لإنتاج خل التفاح في الشركة السورية لتصنيع العنب بالسويداء ومتابعة العمل في مشروع المجتمع التنموي على طريق صلخد والمتوقف منذ ثلاثة أشهر وحل مشكلة تسويق التفاح والكميات التي مازالت مخزنة في وحدات الخزن والتبريد التابعة للسورية للتجارة بالسويداء والبالغة ٢٤٠٠ طن و خاصة مع ما تلاقيه السورية للتجارة من صعوبة في تصريف المخزن لديها من مادة التفاح والتي سيلحق بها التلف بعد شهرين في حال لم يتم تصريفها والإسراع بإصدار النظام الداخلي والملاك العددي للمؤسسة السورية للتجارة ودعم مجلس مدينة السويداء بآليات النظافة ومنح عمال النظافة حوافز مجزية.

٣ آلاف مواطن قدموا طلبات للعودة إلى مخيم اليرموك

الجزائرلي: لا أستطيع إعادة مواطن إلى بناء متصدع على مسؤوليتي

المحافظة تقترح إقامة طوابق إضافية لتعويض المواطنين الذين تهدمت منازلهم

جلنار العلي

كشف عضو المكتب التنفيذي لقطاع الخدمات والمرافق ورئيس لجنة استلام منطقة اليرموك سمير الجزائرلي عن مشروع لإعداد الدراسات التنظيمية التفصيلية اللازمة لتقييم وتقويم المخطط التنظيمي لمخيم اليرموك، وذلك عن طريق التعاقد مع الشركة العامة للدراسات التنظيمية واقتراح مخطط تنظيمي جزئي للمنطقة لكون المخيم له حساسيته، لافتاً إلى أن المخطط التنظيمي لعام ٢٠٠٤ الصادر عن اللجنة المحلية والمصدق من اللجنة الإقليمية ووزارة الإدارة المحلية لم يعد يفي بالغرض بسبب الأعمال الإرهابية.
وأوضح الجزائرلي أن مخطط مخيم اليرموك القديم جزء من ملكياته هي ملكيات مؤسسة أي أن القاطنين فيه يملكون ما بني على العقار، بينما المناطق الأخرى فالمواطن يملك العقار ويملك الأرض معاً، الأمر الذي يمنع اعتبار المخيم منطقة إعادة إعمار بحسب المرسوم ٦٦ المعدل بالقانون رقم ١٠ الذي يتعامل مع ملكية الأرض، ما استدعى المحافظة على القيام بتشبيك بين المخطط القديم والمخطط الذي سيتم إصداره.
وكشف الجزائرلي لـ«الوطن» عن اقتراح قدمته المحافظة بإقامة طوابق إضافية تعويضاً للمواطنين الذين هدمت منازلهم، مشيراً إلى وجود لجنة ترابط إنشائي ستعمل بالتوازي مع الشركة العامة للدراسات التنظيمية ستقوم بفحص العقارات إذا ما كانت قابلة للسكن، أو متصدعة بحاجة تدعيم للقيام بتدعيمها، أو متهدمة وغير قابلة للسكن ليطبق عليها التنظيم، لافتاً إلى أن التنظيم سيكون عبارة عن بعض التعديلات فقط على الوضع الراهن، من دون الحاجة إلى هدم كلي وإعادة بناء بالكامل.
وأكد الجزائرلي أن موعد تنفيذ المشروع على أرض الواقع سيكون فور إصدار المشروع وتصديقه من المكتب التنفيذي وموافقة اللجنة الإقليمية عليه، فيستطيع أي مواطن أن يقدم ترخيص بناء ويتعاقد مع الشركة أو مع متعهد.
وأشار الجزائرلي إلى صدور قرار تشكيل دائرة خدمات خاصة ببلدية اليرموك تابعة لمحافظة دمشق خلال أيام التي ستحل محل اللجنة المحلية لمخيم اليرموك، كاشفاً عن إعادة تفعيل اللجنة الأهلية الخاصة بموضوع ترحيل الأنقاض خلال أيام أيضاً بإشراف المحافظة، من دون التدخل بالأمور المالية، لافتاً إلى أن اللجنة خصص لها مبلغ حوالي ١٠٠ مليون ليرة سورية.
ولفت الجزائرلي إلى وجود طلب لعودة أهالي مقدم من ٣٠٠٠ مواطن من أهالي المخيم، مضيفاً: لا أستطيع إعادة مواطن إلى عقار متصدع على مسؤوليتي.
وأشار الجزائرلي إلى الحالة القانونية لملكيات العقارات في المخيم إذ يوجد العديد من المواطنين سكنوا بمنازل غير منازلهم وإذا تم السماح للمواطنين بالعودة ستتشكل مشكلة قانونية بالملكيات، لافتاً إلى العمل على ترقيم العقارات القابلة للسكن وختمها ريثما يتقدم أصحاب العقارات بإثبات ملكيتهم فيتم تسليم العقار لهم.
وأضاف الجزائرلي: لاحظنا وجود مواطنين قاموا بشراء أو بيع عقارات بناء على عقد غير مصدق أو كلام شفهي ما يسبب حالة تنازع على الملكيات، لذا تم تشكيل لجنة حل خلافات وفق القانون رقم ١٠ من المرسوم ٦٦ الذي وضع لحفظ حقوق الناس الذين لا يدركون المسائل القانونية، موضحاً أنه بموجب هذا القانون ينظر إلى العقد الأقدم وإلى العقد المصدق، كما يستطيع المالك في حال سفره تكليف أحد أقاربه تقديم أوراقه الثبوتية نيابة عنه.

الحملة على محال البالة تثير الاستياء في حماة

الجمارك: نحن نطبق القانون!

حماة- محمد أحمد خبازي

أثارت الحملة التي تشنها الجمارك على محال البالة في مدن محافظة حماة، استياء شديداً في الشارع الحموي، ورأى عدد من أصحاب المحال أنه كان يجب على الجمارك منع تدفق البالة إلى داخل المدن من مصادرها المعروفة للقاصي والداني، بدلاً من كبس المحال ومصادرة محتوياتها من الألبسة والأحذية المستعملة، وهي التي يعيش من مداخيلها أسرٌ عديدة وتعينهم على هذه الظروف المعيشية القاسية.
على حين رأى عدد من المواطنين أن وقت هذه الحملة على محال البالة في حماة وسلمية ومحردة غير مناسب، فالغلاء الفاحش مسيطر على المواد الغذائية وغير الغذائية في الأسواق، بما فيها الألبسة والأحذية بمختلف أنواعها وأشكالها وفئاتها العمرية.
وأكد العديد منهم أنهم يقصدون تلك المحال، لأنهم يجدون فيها ضالتهم المنشودة من الألبسة والأحذية وخصوصاً الولادية منها، فهي ذات جودة عالية وأسعار رغم ارتفاعها مناسبة لجودتها، وهو ما لا يجدونه في المحال التجارية العادية.
وأكد مصدر في جمارك حماة ورداً على أسئلة «الوطن» عن هذه الحملة ومصادرة المواد من المحال، أن أي محل فيه مخالفة سواء أكان محل بالة أم غيرها تصادر ضمن القانون.
وقال: محل البالة المخالف مثله مثل أي محل آخر، ومخالفته مثل أي مخالفة، ونحن خلال الأسبوع الماضي ضبطنا قضايا تهريب كبيرة في حماة ومنها ضبط ٥٠٠ طن من الرز والعدس و٣٠ طناً من مواد المعونة الغذائية، وكميات كبيرة من التمر الفاسد في معمل وقد صادرناها وخالفنا أصحابها وأحلناهم إلى القضاء.
ونحن نطبق التعليمات والقانون في مخالفة محال البالة التي لم نتعامل معها بحزم حتى اليوم لإيماننا بأنها ليست الوحيدة المخالفة، وعندما نعرف أنها الوحيدة المخالفة سنتعامل معها باهتمام أكبر.
وأوضح المصدر أن هناك ضبطاً للبالة المهربة على الحدود، ونحن مهمتنا ضبطها بالداخل.
ولماذا يسوقها المخالفون رغم معرفتهم أنها مهربة ومخالفة؟ وتبريرهم أنها تدخل البلد من المنافذ الحدودية أو المعابر ليس عذراً لتسويقها.
وأكد المصدر أن ضبط المواد المهربة بكل أشكالها وأنواعها هو من مهام الجمارك وصلب عملها الذي يجب عليها إنجازه بحسب القانون.
وأهاب المصدر بأي صاحب محل يشعر أنه مظلوم بمراجعة الجمارك ليصار إلى معالجة حالته وإنصافه بما يقتضيه القانون.

في القنيطرة لا نقابة ولا صيدلية مناوبة ليلاً؟

القنيطرة - الوطن

لم تتوقف شكاوى أبناء محافظة القنيطرة عند أسعار الدواء وتباينه بين صيدلية وأخرى وغياب أصحاب الاختصاص وتسليمها لشخص غير مؤهل، لتتكرر الشكوى اليوم من عدم وجود صيدلية مناوبة ليلاً وخاصة في مركز المحافظة، حيث معظم الصيدليات تغلق أبوابها عند الساعة الثامنة مساء، على الرغم من ضرورة وجود صيدلية مناوبة من أجل تأمين الدواء للحالات المستعجلة والطارئة التي يحتاج إليها المريض.
وطالب أبناء القنيطرة في حال تعذر وجود صيدلية مناوبة ليلاً كون العاملين في أغلبية الصيدليات من الإناث بإحداث صيدلية ضمن الهيئة العامة لمشفى أباظة للعاملين فيها وللمرضى والمراجعين وذلك أسوة بمشفى الأسد الجامعي حلاً مقبولاً ومرضياً ولتحقيق هدفين تخديم المرضى وتحقيق ريوع إضافية للمشفى حيث إن النظام الداخلي للهيئات يسمح بذلك.
بدوره أكد رئيس منطقة القنيطرة الصحية منهال حسون أن المديرية ومن خلال مهامها بالإشراف على الصيدليات المرخصة ضمن قطاعات الحدود الإدارية تسعى إلى وضع الأمور في نصابها الصحيح والسير بالصيدليات على السكة السليمة حيث ينحصر دور المديرية بالمراقبة والإشراف فقط، أما عدم وجود صيدلية مناوبة فهذا الأمر يقع على عاتق فرع نقابة صيادلة ريف دمشق الذي يتبع له صيادلة القنيطرة وذلك لعدم وجود فرع بالقنيطرة.
وشدد حسون على المطالب السابقة بضرورة إحداث فرع نقابة لصيادلة القنيطرة وذلك أسوة بباقي المحافظات نظراً لحاجة الصيدليات الماسة للفرع ولمجلس الفرع لمناقشة المعوقات التي يعانيها الصيادلة في القنيطرة وكذلك المطالبة بإحداث أكثر من مستودع للأدوية تابع لشركات الأدوية بالقطاع الخاص وعلى أرض محافظة القنيطرة.

٢٠٠٢ خصصت الأرض له و٢٠٠٨ أنجز وسلمه المتبرع للصحة وحتى الآن لم يجهز ويوضع بخدمة المرضى!

مشفى سبة في ريف صافيتا يدخل موسوعة غينس في التأخير والتسويف!

طرطوس- الوطن

من الطبيعي أن تعترض بعض المشكلات مشروع هنا وآخر هناك، ومن الطبيعي أن يتأخر تنفيذه بعض الوقت، وقد يحصل هذا في القطاع العام والخاص وربما يكون ذلك مبرراً في بعض الأحيان كأن يكون التأخير سنة أو بضع سنوات ولكن أن يتأخر لأكثر من عشر سنوات فهذا يعني أن هناك تأخيراً لا يمكن تبريره بأي شكل من الأشكال وتحت أي ذريعة كانت ليس لأن التبريرات غير مقنعة بل لأن منطق التبرير نفسه هنا يحتاج إلى تبرير!
فهل تصدقون أن مشروعاً لبناء مشفى تبرع به أحد رجال الأعمال جاهز منذ أكثر من ١٠ سنوات وحتى الآن لم يتم استثماره رغم الحاجة الماسة إليه لكونه يقع في منطقة لا يوجد فيها أي مشفى؟ تتعدد التبريرات وتتنوع بين مديرية الصحة في طرطوس وشركة البناء والتعمير؟!!
لقد تم تقديم المبنى جاهزاً (هيكل وإكساءات كاملة) لمديرية الصحة منذ عام ٢٠٠٨ وبعدها تبين للمديرية أنه بحاجة إلى إصلاحات وأعمال تنسجم مع الغاية منه وبعد إجراء الدراسات اللازمة تم التعاقد مع شركة البناء والتعمير في طرطوس للتنفيذ وباشرت الشركة منذ نحو خمس سنوات وصدرت تصريحات عديدة من المعنيين تفيد بأنه سيوضع بالخدمة ٢٠١٦ ثم ٢٠١٧ ثم ٢٠١٨ دون أن يوضع لأسباب متعددة منها ما يتعلق بخلل في الدراسات ومنها ما يتعلق بروتين المناقصات والعقود، ومنها ما يتعلق بارتفاع الأسعار وترتب خسائر كبيرة على الشركة لعدم إعطائها فروق الأسعار و.. إلخ.
وهنا نشير إلى أن من يطلع على المحاضر والكتب المتبادلة بين الشركة والصحة والمحافظة يتبين له حجم الخلل والخلافات القائمة كما يصل إلى قناعة مفادها أن المشفى سيتأخر كثيراً حتى يوضع في خدمة المرضى وخاصة أن هناك من يضع العصي في عجلات تجهيزه واستثماره لأسباب غير موضوعية برأينا (قد نتوقف عندها لاحقاً)!
على أي حال صحة طرطوس تقول إنها تتابع هذا المشروع أولاً بأول وتعمل على وضعه بالخدمة بأقرب فترة ممكنة بعد أن مرت السنوات الماضية دون أن تضعه بالخدمة رغم الوعد بذلك.
أما إدارة شركة البناء فتتحدث عن تفاصيل معاناتها في التوريد والتركيب والأسعار والصرف مؤكدة تعرضها لخسائر كبيرة ليس بإمكانها تحمل المزيد عليها مشيرة في هذا المجال إلى أن وحدات معالجة الهواء ومراوح الطرد (على سبيل المثال) التي كانت قيد الدراسة تم الإعلان عنها للمرة الخامسة عشرة حيث كان يتم رفضها من اللجنة الفنية الدارسة في الشركة مالياً لعدم قدرة الشركة على تحصيل المبلغ الوارد في عرض العارضين من الجهة المالكة (الصحة) بسبب خضوع المشروع لفروقات أسعار وليس لتوازن سعري حيث تمنح الشركة في فروقات الأسعار فرق سعر المادة فقط من لجنة فروقات الأسعار المشكلة لذلك. كما تحرم الشركة من الأرباح والهوالك وأجور النقل وأجور التركيب وهذا ما يعادل حوالي ٢٧ بالمئة مع العلم أن أجور النقل والتركيب لموقع المشفى مرتفعة.
وما تقدم ينطبق على تجهيزات أخرى –كما يؤكد مدير الشركة كمال حسن –لم يتم توريدها حتى الآن بسبب فقدانها من السوق المحلية والحظر المطبق على سورية حيث قام المتعهد المورد الثانوي بتقديم دعوى إلى القضاء وتم إعفاؤه من تقديمها وحتى الآن لم يتقدم للشركة أي عرض فني رغم الإعلانات المتكررة وعلى الرغم من تعديل الشروط الفنية لهذه المحولات لتسهيل عملية توريدها وأخيراً لا يمكن للشركة أن تتحمل الخسارة الكبيرة في هذه التجهيزات وتقدر قيمة هذه التجهيزات بـ٥٠٠ مليون ليرة سورية ستكون خسارة الشركة حوالي ١٥٠ مليون ليرة سورية أي ما يعادل خمسة رواتب شهرية لعمال الشركة ومن ثم تتوصل الشركة إلى درجة العجز عن تأمين رواتب عمالها.
وإضافة إلى ما تقدم يقول مدير الشركة إن هناك مبررات تأخير أخرى تتعلق بالدراسة وملاحق العقد منها أنه منذ بداية العمل تبين وجود أخطاء فنية في الدراسة تم المراسلة بها وإيجاد الحلول من مديرية الصحة وهي مثبتة بكتب رسمية كثيرة والتأخير مبرر بموجب مذكرات تبرير جزئية مصدقة أصولاً من مديرية الصحة.
كما تبين الحاجة إلى أعمال ملحق عقد تم تكليف الشركة التعاقد لتنفيذه بتاريخ ٢٠١٦/٨/٢٢ ومعظم أعماله مترابطة مع أعمال العقد الأساسي ما أدى إلى التأخير في تنفيذ الأعمال وأيضاً الحاجة إلى تنفيذ أعمال زائدة عن العقد والملحق وتم تكليفها تنفيذها وقامت الشركة بتنفيذ معظم هذه الأعمال على الرغم من عدم صرف قيمتها حتى نهاية أعمال المشروع أصولاً.
ويختم حسن بالقول: مالياً تعرض المشروع إلى نقص بالتمويل في بعض الفترات وعدم صرف الكشوف المالية المستحقة في حينه وعدم القدرة على تأمين مستلزمات المشروع لنقص السيولة اللازمة.

أخيراً

توقف وتعثر هذا المشروع الذي ينتظره السكان في صافيتا وريفها والمشتى وريفها منذ ١٧ عاماً نضعه بتصرف من يهمه الأمر في المحافظة والعاصمة وننتظر سرعة المعالجة.

كلام رسمي جداً

مشاريع الإكساء الزفتي في طرطوس متوقفة منذ ٢٠١٠

إشارة إلى ما نشر في صحيفة «الوطن» بعددها ٣٠٩١ تاريخ ١٧ / ٢ / ٢٠١٩ بعنوان: «خطة طرطوسية لترقيع المرقع من شوارعها».
نبين لكم أن مشاريع الإكساء الزفتي في مدينة طرطوس متوقفة منذ عام ٢٠١٠ نظراً لما تمر به البلاد من هجمة إرهابية كبيرة وبناء على تعاميم وقرارات وزارية وتوقيف هذه المشاريع أدى إلى اهتراء القميص الزفتي لمعظم الشوارع وانتشرت الحفريات والاهتراءات.
إضافة إلى عمل شركات القطاع العام «صرف صحي، كهرباء، ماء، هاتف» بإصلاح الأعطال واستبدال مسارات تالفة والتوسع في شبكاتها ما شكل ضغطاً إضافياً على طبقة المجبول الزفتي.
وإن المدينة من خلال ورشات الترميم الزفتي تقوم بأعمال ترميم الحفريات ومعالجة الاهتراءات وفق الخطة السنوية بما يشمل كل الشوارع والأحياء حفاظاً على السلامة المرورية والعامة.
وخلال تساقط الأمطار وتوقف عمل المجابل تتم المعالجة بالبحص المكسر والتأكيد على الشركات كافة لمعالجة الحفريات التابعة لها، إضافة إلى إعداد أضابير تنفيذية لمشاريع إكساء زفتي تستهدف الشوارع المتضررة والسعي لتأمين اعتمادات مالية لمشاريع إكساء تشمل الشوارع كافة.

رئيس مجلس مدينة طرطوس
القاضي محمد خالد زين